

اللجانات وعُصَب الأعين: حول فشل خطاب الحرب العادلة في فهم الهجوم الإسرائيلي على غزة

مثل أي نصّ نظري، يستند كتاب حروب عادلة وحروب ظالمة إلى افتراضاتٍ منهجية وفلسفية وما-فوق-فلسفية، تتعلّق بطبيعة النقاش الملائم حول الحروب، وحول القضايا الأخلاقية عمومًا. وكأي نصّ من هذا النوع، فإنه يُنتج بنيةً معجمية للتفكير. أطروحتي في هذا المقال هي أن الانشغال ذاته بسؤال معايير "الحروب العادلة"، وبمحاولة تبرير أفعالٍ قتاليةٍ معيّنة ورفض أخرى وفق معايير أخلاقية من النوع الذي يرسمه وولزر في كتابه، يعكس أيديولوجيا محدّدة. يحجب هذا التشكيل الأيديولوجي الوعي ويقف عائقًا أمام قراءة الواقع وفهمه على نحوٍ ملائم. بل إن النقاش ذي الطابع شبه-القانوني حول تطبيق المبادئ يُفضي إلى طمس التعقيدات التاريخية والسياسية. والنتيجة أنه يميل إلى تشجيع الحروب وإعاقة الحلول البراغماتية، وهي تحديداً الحلول الواجبة أخلاقياً. وأطروحتي المحدّدة أننا رأينا ذلك وما زلنا نراه منذ ٧ أكتوبر، منذ أن شرعت إسرائيل في حرب إبادة ضد غزة. فالهوية الفلسفية والسياسية التي تتشكّل عبر المنهجية التي يقترحها وولزر في كتابه قادت إلى عمى كارثي امتدّ أشهرًا طويلة منذ أكتوبر ٢٠٢٣.

في الصفحات التالية أسعى إلى فحص الكيفية التي تتجلى بها الهوية الفلسفية والسياسية في قراءة الواقع. يتمحور المثال الذي سأحلله حول الخطاب الأخلاقي-القانوني، كما تبلور عقب نشر كتاب مايكل وولزر (Michael Walzer) الشهير حروب عادلة وحروب ظالمة عام ١٩٧٧. فمن خلال أمثلة تاريخية ومعاصرة (وقت صدور الكتاب)، يطرح وولزر فيه حججًا مركبة تتعلق بالقرارات الواجبة بشأن الدخول في الحرب، وبالسلوك الملائم أثناء خوضها. وهو يفصل بين قضيتين أساسيتين، مؤكّدًا أن الحرب العادلة (أي الحرب التي كان من المشروع الشروع فيها) قد تُدار بطرائق غير مبررة أخلاقياً. والعكس صحيح؛ فقد تُدار حرب غير عادلة على نحو يُعد مقبولاً أخلاقياً. وتناقش في الكتاب بإسهاب قضايا تتصل بالاعتبارات الاستراتيجية، وجرائم الحرب، والانتقام، والدفاع عن النفس، والإرهاب ومكافحته، ومكانة المدنيين أثناء الحرب. وبعد فترة وجيزة من صدوره، غدا الإطار المفاهيمي الذي عرضه الكتاب نقطة الانطلاق لمعظم النقاشات حول هذه الموضوعات؛ لدى الفلاسفة، ورجال القانون، وصنّاع السياسات.

مثل أي نص نظري، يستند كتاب حروب عادلة وحروب ظالمة إلى افتراضات منهجية وفلسفية وما-فوق-فلسفية، تتعلق بطبيعة النقاش الملائم حول الحروب، وحول القضايا الأخلاقية عمومًا. وكأي نص من هذا النوع، فإنه يُنتج بنية معجمية للتفكير.

"تلوث" سياسي، أو اعتبارات استراتيجية، أو سياقات تاريخية، أو رغبات شخصية، وما إلى ذلك. صحيح أن الأمر يتعلق فقط بفكرة تنظيمية (regulative idea): إذ يُفترض بالمجال الأخلاقي الخالص أن يوجّه التفكير عند السعي إلى الحسم في التطبيق العملي، من دون أن يقدم إملاءات ملموسة. غير أن وظيفته الفعلية تكمن في تحصين إنكار الحقيقة القائلة باستحالة الفصل بين الأخلاقي والمصلحي. وهذا دورٌ أيديولوجي، لأن وهم النقاش "الخالص" يتبين، كما سنرى، أنه نقاش مصلحي و"ملوث" سياسيًا. وهو الوهم الذي يقوم عليه خطاب "الحرب العادلة"، ويشكل اللبنة الأولى في بناء وتكريس الهوية الفلسفية-السياسية لمستخدمي هذا الخطاب.

ما البديل إذن؟ التصوّر الذي يوجّهني يرى الأخلاقي بوصفه بُعدًا من أبعاد الأساس السياسي. فأحكامنا الجزئية ترتكز إلى قاعدة مركّبة غير قابلة للتفكيك؛ إذ تتغذى من النظرية والممارسة، ومن تجارب الحياة، والأعمال الفنية، والشخصيات النموذجية، والنشاط السياسي، وغير ذلك. وبما أن ما هو واجب أخلاقيًا لا يحتمل النسبية، فإن تصوّري يقوم على أن الأخلاقي ليس سوى جانب من الفكر والممارسة اليساريين، بكل ما ينطويان عليه من تحليلات نظرية، وتاريخ، وتأويلات، وتناقضات داخلية. وقد أسهبت في تبرير هذه الأطروحة العامة في كتابي حول فقر الأخلاق.

يصرّح مايكل ولزر عن نفسه بأنه غير معنيّ بالخطاب القانوني، بل يسعى إلى حصر عمله في النقاش الفلسفي المفاهيمي. مع ذلك، يوضح منذ البداية أنه لا ينوي "وصف وشرح نظرية الأخلاق من أساسها" (ص ٧)، لأن عرض الأسس سيكون له نهائيًا ولن يتيح له التقدّم. لذلك، يركز تناوله

ترتبط المطالبة بتبرير عقلائي خالص ارتباطًا وثيقًا بعلاقات التكافل بين الفلسفة والقانون، وهي علاقات ينبغي مقاربتها، قبل كل شيء، من منظور طبقي. فالفلاسفة ورجال القانون ينتمون إلى البرجوازية العليا. وأكثر من أي طبقة أخرى، تحتاج البرجوازية المترسّخة إلى تمويه الطابع الاعتباطي لآليات التبرير الشكلي التي تؤمّن حمايتها. يقوم القانون بتحسين الممارسة وإكسابها لغة إجرائية نافذة، فيما توفّر الفلسفة ما يسميه مايكل ولزر في كتابه "كمالات خارج-قانونية": "مبادئ" أساسية يُفترض، ظاهريًا، أنها غير اعتباطية؛ إلى جانب تجريدات وتعميمات وتعريفات وتحليلات تُنجز جميعها ضمن منهج "عقلاني" منظم، يمكن تفويضه إلى القانونيين لاتخاذ قرارات ملزمة بشأن التطبيق الملموس. وتنعكس هذه الشراكة التطبيقية في بنية منهجية تُنتج بدورها خلفية معرفية تُدرّك عناصرها بوصفها بديهيات. وفي صميم خطاب "الحرب العادلة" يقوم نسق من الثنائيات الصلبة، سنعرض لبعضها لاحقًا: فصل إقصائي بين القيم والوقائع، وبين المبادئ العقلانية والمصالح العرضية، وبين الواقع الأخلاقي والواقع الاستراتيجي، وبين الحكم على النيات والحكم على النتائج، فضلًا عن طيفٍ واسع من التقسيمات المماثلة.

تستحقّ التفرقة بين الأخلاقي والسياسي تنويهاً خاصًا، ولا سيما في صيغتها التي تحوّلت إلى دوغما فلسفية مع نقد العقل المحض ونقد العقل العملي لإيمانويل كانط، وفي الوقت نفسه إلى أيديولوجيا سياسية مع صعود الرأسمالية والإمبريالية الغربية وترسّخ البرجوازية. فقد أسهم كانط في ترسيخ وهم الاشتقاق الترانسدنتالي لجمال "الطهارة الأخلاقية"، بوصفه مجالاً ينبغي التفكير فيه بمعزل عن أي



■ غياب شمس العام ٢٠٢٥ عن مخيم النصيرات المدمر وسط قطاع غزة. (أ.ف.ب.)

في البنية الفوقية"، يقول ذلك من غير وعي بالمفارقة. فبالنسبة إليه، ينصرف النقاش في الأسس إلى مبادئ مجردة، بينما تتعلّق البنية الفوقية بالأحكام والتبريرات الأخلاقية الملموسة والعملية وذات الصلة بحياة الناس اليومية.

هكذا يتشكّل بناءً تقوم أسسه على مبادئ عامة تنعكس في "الحسّ العام"، مقرونة بإقصاء من يشكّون فيه. أمّا الرؤية الماركسية للعالم التي أفكّر من داخلها فهي معكوسة تمامًا: فبالنسبة إليّ، الأساس هو المادي، في حين أن البنية الفوقية هي المجردة، التي ينبغي فهمها في ضوء البنية الاقتصادية. وما يُعدّ بديهيًا هو ذاته ما يشكّل الخلفية الأيديولوجية التي يجدر، تحديداً، إخضاعها لأسئلة تشكيكية. ومن المهمّ الانتباه إلى هذه الفروق، لأنّ الهويات الفلسفية والسياسية والمنهجية التي تُبنى وتنعكس من خلالها تترتّب عليها دلالات عملية وحاسمة.

لل قضايا المطروحة على "أخلاقياتنا اليومية"، ويهدف إلى تقديم عرضٍ منهجي وواضح لمنظومة التبريرات الأخلاقية التي يقدّمها "مواطنون عاديون" (وأحياناً جنود) (ص ٣) عندما يفكّرون في الحروب. من شأن هذا الصياغة الفلسفية المنهجية لما يمكن تسميته الحسّ الأخلاقي العام (common sense) أن تفحص الافتراضات الأساسية والمبادئ والاتساق، وأن تكشف النفاق البلاغي، وغيرها من الإشكالات.

يستيق وولزر النقد الموجّه إلى ما يصفه بنفسه بأنه "السمة الأكثر إشكالية في منظومة حججه"، أي استخدام "ضمائر الجمع: نحن، لنا، خاصتنا، إيانا" (ص ٥). وهو يوضح، من دون اعتذار، أنه يتوجّه إلى جماعة واسعة يشترك أفرادها في القيم الأخلاقية نفسها، وأن "الأشرار والحمقى وحدهم" هم من يحاولون التهرّب من هذه الشراكة (المصدر نفسه). وهذا سبب إضافي يتيح له، في نظره، تجاهل النقاش في أسس نظريته الأخلاقية. "على أي حال، نحن نعيش

لكن لتأمل الأمر: هل يمكن حقًا استخلاص وصياغة المستوى الأخلاقي "الخالص" بصورة منهجية، مميّزًا عن المستوى الدعائي، عند اتخاذ قرارات تتعلق بعدد المدنيين الذين سيقتلون في عملية عسكرية معينة؟ وهل يمكن الفصل بين الصدق والخداع الذاتي في ما يخص "أخلاقية" خطوات مخطّط لها؟ أو التمييز بين عناصر التركيبة الكامنة وراء الاعتبارات المتعلقة بآثار تجويع سگان بأكملهم؟

من منظور وولزر، كما دُكر، فإن ما يفترضه من دون معالجة ليس علاقات الإنتاج، ولا رأس المال، ولا الاعتبارات المصلحية؛ فكلّ ذلك موضوع منذ البداية خارج نطاق اهتمامه. وحين يقفز عمّا يراه "أسسًا" إلى ما يسمّيه "البنية الفوقية"، فإنه يسعى إلى الابتعاد عن عبء الميتافيزيقا، وإلى الاضطلاع بمهمة متواضعة وجزئية، منسجمة مع روح المدرسة البراغماتية الأمريكية. لهذا، وعلى خلاف فلاسفة دوغمائيين لا يلتفتون إلى الملموس أصلًا، يبدي انفتاحًا على مزج "صحي" بين السمات المبدئية والمعطيات العرضية. مع ذلك، يصوغ وولزر اعتراضًا حادًا على المدرسة الواقعية، أو أدق القول على نسختها الاختزالية. فبحسب عرضه، لا يفكر الواقعيون إلا بلغة المصالح، ولا مكان لديهم للمفاهيم الأخلاقية. وهنا تظهر إحدى الثنائيات غير الضرورية والدوغمائية التي يتشبّث بها: الثنائية بين المصلحة والأخلاق.

لكن لتأمل الأمر: هل يمكن حقًا استخلاص وصياغة المستوى الأخلاقي "الخالص" بصورة منهجية، مميّزًا عن المستوى الدعائي، عند اتخاذ قرارات تتعلق بعدد المدنيين الذين سيقتلون في عملية عسكرية معينة؟ وهل يمكن الفصل بين الصدق والخداع الذاتي فيما يخص "أخلاقية" خطوات مخطّط لها؟ أو التمييز بين عناصر التركيبة الكامنة وراء الاعتبارات المتعلقة بآثار تجويع سگان بأكملهم؟ تتداخل هنا اعتبارات تتصل بالرؤية المستقبلية للمنطقة (مثل الترحيل القسري واسع النطاق أو التطهير العرقي)، وبمخاطر التعرّض لعقوبات من دول أخرى (إذا لم تكن الدولة المعنية دولة مارقة محصّنة من أي مساءلة عملية)، وبمشاعر السخط والرفض داخل مجتمع الدولة التي تعتمد سياسة

التجويع (على افتراض أن هذا المجتمع لم يُخدّر بالكامل)، فضلًا عن اعتبارات تتعلّق بالنسيج الاجتماعي، وطبيعة الدولة العنيفة نفسها، ومستقبلها المادي. وتُظهر النقطة الأخيرة بجلاء مدى تلاقي الأخلاق والمصالح. إن صورة مشوّهة للأخلاق، بوصفها شيئًا منفصلًا ومعلّقًا فوق واقع "ملوّث"، هي وحدها التي ترفض الاعتراف بأن تضافر هذه الاعتبارات جميعًا هو ما يشكّل ما يجري فعليًا على أرض الواقع. فالمواظبة التي تُصرّ على صوغ معايير للحكم على الحروب والأفعال الحربية بوصفها مبرّرة أو غير مبرّرة تتيح للمثال الأعلى أن يُعْمي عين الناظر. أمّا الموقف الذي يرفض هذا النمط من الأخلاقية فيقرأ الواقع قراءة أدق، أي أنه أوفى للحقيقة، لهذا بالذات يكون أجدر أخلاقيًا. كما أن توصيف وولزر للموقف السلمي (اللاعنف) يعاني اختزالًا مشابهاً، إذ يقدّمه بوصفه دعوة إلى الامتناع المطلق عن كل فعل عنيف. ومن كلامه يُفهم أن النضال اللاعنفي الذي تقترحه السلمية يقود، في الغالب، إلى الاستسلام. ورغم أن وولزر يتجاهل ذلك، فإن لهذا التصوير تبعات مباشرة على الموقف من النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي. من توصيف وولزر يتّضح بجلاء أنه، في ظلّ احتلالٍ قمعيّ طويل الأمد، لا تُعدّ السلمية خيارًا واقعيًا، ولا يبقى أمام الفلسطينيين سوى طريق المقاومة العنيفة. غير أنه، كما سنرى لاحقًا، وهنا المفارقة اللافتة، يقدّم وولزر بنفسه مبدأ اللاعنف تحديدًا في هذا السياق بالذات! ويعود هذا العمى مرة أخرى إلى ثنائيات دوغمائية: هذه المرّة بين المعتدى عليه والمعتدي، وبين "الدفاع عن النفس" والعدوان. في الواقع، كثيرًا ما يصعب تحديد من هو هذا ومن هو ذلك، إذ يجري الحسم عادةً وفق الهوية السياسية، لا عبر تطبيق مبدأ أخلاقي. فهل

فالمواظبة التي تُصَرَّ على صوغ معايير للحكم على الحروب والأفعال الحربية بوصفها مبرَّرة أو غير مبرَّرة تتيح للمثال الأعلى أن يُعْمِي عين الناظر. أمَّا الموقف الذي يرفض هذا النمط من الأخلاقية فيقرأ الواقع قراءةً أدقّ. أي أنه أوفى للحقيقة، لهذا بالذات يكون أجدر أخلاقياً.

أكتوبر ٢٠٢٣، كَتَّف وولزر من تصريحاته في مقالات ومقابلات إعلامية. وفي ١٨ من الشهر نفسه نُشِر في مجلة The New Republic مقالٌ شارك في كتابته مع الصحافية والشاعرة والناشطة جو-آن مورت (Jo-Ann Mort).^٢ والموقف الوارد فيه قاطع لا لبس فيه: "هجوم حماس مروّع بغضّ النظر عن هوية ضحاياه. نحن إزاء تنظيم ملتزم بتصفية إسرائيل، وهو — في طريقه إلى تحقيق هذا الهدف — مستعدّ، بل ومتهلّف، لقتل اليهود فحسب".

وهنا تَرِدُ العبارة الحاسمة: "لا يمكن لأيّ أمة ذات سيادة أن تتحمّل هجومًا كهذا من دون أن تردّ (fail to respond)". لكن لماذا "لا يمكنها أن تتحمّل"؟ لا تُعرض هنا حسابات ملموسة لاحتمالات النجاح أو المخاطر. كما أن وولزر ومورت لا يستندان إلى حجة الفعل دفاعًا عن النفس أو حماية حدود الدولة — وبحقّ؛ إذ إن مهاجمة قطاع غزة، خلافًا لمهاجمة من اقتحموا أراضي دولة إسرائيل، ليست — على الأقلّ في ظاهرها — فعلٌ دفاع عن النفس. إن هذا الحكم المتعلّق بما "لا تستطيع أيّ أمة ذات سيادة تحمّله" يندرج، وفق تقسيمات وولزر نفسه، ضمن الخطاب الأخلاقي المتصلّ بعدالة خوض الحرب (Jus ad bellum). وهو خطابٌ يتولّى، في نهاية المطاف، إملاء الاستراتيجية.

بغضّ النظر عن سؤال مشروعية الافتراض الأوّل، أي إن إسرائيل "ملزّمة" بالردّ عبر الحرب على هجوم حماس، ينتقل الكاتبان إلى توصيف أنماط الردّ التي يريّانها ملائمة. وهم يأخذون في الاعتبار، من بين أمور أخرى، حقيقة أن حماس وشركاءها في الجهاد الإسلامي يتمركزون داخل صفوف السكّان المدنيين العزّل. ومن ثمّ، فإن الواجب الأخلاقي للجيش الإسرائيلي هو العمل بأقصى درجات الحذر،

يرى المحتلّ نفسه معتديًا؟ وما السياق الذي تنشأ فيه خطوة عنيفة بعينها، وما الذي يُعدّ عنفًا أصلًا؟ وكم من الخلفية التاريخية نحتاج لفهم فعلٍ حربيٍّ واحد؟ وكيف ينبغي التعامل مع عنفٍ جسيم تمّارسه الدولة بصورة منهجية تحت ذريعة الدفاع عن النفس؟

على خلاف وولزر، فإن السلمية التي تنطلق من الهوية الفلسفية والسياسية لتراث اليسار تكون، في كثير من الأحيان، الواقعية الأكثر اتزانًا؛ فهي القادرة على اختراق سحب الديماغوجيا ورؤية الأخطار الهائلة التي تهدّد أمتها هي أيضًا. إنها تكشف زيف خطاب "الدفاع عن النفس" الذي يفضي إلى سفك دمٍ كارثي، وإلى مزيدٍ من الكراهية، وإلى تكريس الحرب. وهي ترفض الثنائية التأسيسية بين حروبٍ عادلة وأخرى غير عادلة، لأن السياسة ليست درسًا في المنطق أو في القانون. فالمبدأ السلمي لا ينتمي أصلًا إلى مجال التبرير، بل إلى أفق إمكانات الفعل الأمثل. وبهذا يمكن تفادي البلاغة التي تُسبغ قيمةً أخلاقية على "هزيمة المعتدي"، وتجنّب تصوير العدو شرًّا مطلقًا.

في الصفحات التالية أسعى إلى فحص الكيفية التي أدّى بها، منذ السابع من أكتوبر، اللجوء إلى نظرية "الحرب العادلة" إلى تعطيل قدرة فلاسفة ليبراليين على رؤية الواقع على حقيقته، وكيف أسهم هذا اللجوء في تشكيل "الحسّ الأخلاقي العام" في الفضاء العام، عبر الارتكاز إليه وفي الوقت نفسه إعادة إنتاجه وتكريسه. في المقابل، فإن أولئك الذين أحسنوا الاستناد إلى التقليد الواقعي والسلمي في تراث اليسار أدركوا، في وقتٍ مبكر جدًّا، هول الفاجعة التي كانت تتكشف أمام أعينهم.

بعد هجوم حماس على مستوطنات غلاف غزة في ٧

في الصفحات التالية أَسعى إلى فحص الكيفية التي أدَّى بها، منذ السابع من أكتوبر، اللجوءُ إلى نظرية "الحرب العادلة" إلى تعطيل قدرة فلاسفة ليبراليين على رؤية الواقع على حقيقته، وكيف أسهم هذا اللجوءُ في تشكيل "الحسّ الأخلاقي العام" في الفضاء العام، عبر الارتكاز إليه وفي الوقت نفسه إعادة إنتاجه وتكريسه.

بالتعاطف الذي تحظى به إسرائيل في حربها على غزة، لكنه عبّر، في الوقت نفسه، عن "خشية" من أن يتراجع هذا الدعم مع ارتفاع عدد الضحايا الفلسطينيين، رغم "عدالة المهمة المتمثلة في هزيمة حماس". وهو يقرّ بأنه مصدوم من خطاب الانتقام الذي يعتمدُه ننتياهو والمتحدّث باسم الجيش الإسرائيلي، مع ذلك يحرص على التمييز بين حرب الانتقام التي يخوضها هؤلاء (ويصوغونها ويبرّونها خطابياً)، وبين الحرب العادلة التي يخوضها الجنود "غير الانتقائيين" (بحسب الزعم). ورداً على سؤالٍ بشأن إمكانية حماية أرواح المدنيين الفلسطينيين أثناء القتال، يجيب وولزر بثقة:

إن الدوئة الأخلاقية للجيش الإسرائيلي تفرض بذل كل جهد ممكن لتقليل المساس بحياة المدنيين. وطالما يُبذل هذا الجهد الحازم لتقليل عدد الضحايا من المدنيين الفلسطينيين إلى الحد الأدنى، فلا ينبغي اعتبار إسرائيل مسؤولة عن مقتل مدنيين فلسطينيين.

على الرغم من إشارة مقال وولزر ومورت إلى سياسات ننتياهو العدائية تجاه السلطة الفلسطينية، لا يرد في المقال أو المقابلة أي ذكر لسنوات الحصار والخنق الطويلة التي فرضت على قطاع غزة قبل هجوم حماس في ٧ أكتوبر. كما يغيب، على نحو لافت، أي تناول لـ "مسيرات العودة" الشعبية، الواسعة، وغير المسلحة، التي شارك فيها آلاف الغزيين أيام الجمعة خلال عامي ٢٠١٨-٢٠١٩ — وكأنهم، في مفارقة صارخة، استشاروا وولزر نفسه والتزموا بتوصيته السلمية المذكورة آنفاً. خلال تلك التظاهرات، أُطلق الرصاص وقُتل أكثر من مئتي متظاهر فلسطيني، كثيرون منهم بنيران قنّاصة وباستهداف مباشر. كما أُصيب آلاف آخرون، وخلفت

وتقليل قتل المدنيين إلى الحد الأدنى، وضمان إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة. وعلى وجه الخصوص، فإن جيشاً متقدماً تكنولوجياً إلى هذا الحد، "جيش هاي-تك"، مطالب بتحمّل مسؤولية خاصة. ويعبّر الكاتبان عن أملٍ غريب مفاده أن "الجيش الإسرائيلي لا يلتزم فقط بتجنّب قتل المدنيين، وهو التزام لا يبدو أن الغارات الحالية تعكسه، بل يلتزم أيضاً بالعمل الفعلي على حماية المدنيين".

تبدو هذه "الأمنية" غريبة، بسبب القيد النقدي-الواقعي الذي أدرج بين فواصل الجملة التي اقتبسناها، والذي يناقض صراحةً مضمون الأمل كما صيغ، في الحاضر. ويمضي الكاتبان في الاتجاه نفسه، معبرين عن رغبتهم في أن ينتصر الجيش الإسرائيلي، ولكن "ليس في حرب انتقام، بل في حرب من أجل العدالة". ويأسفان لأن ننتياهو، القائد الفاشل لإسرائيل، اختار تحديداً الخطاب الخطر القائم على الانتقام:

إن نصرًا عادلاً يتطلب هزيمة حماس. ومن المبادئ الأساسية في نظرية الحرب العادلة أن قوانين الحرب لا ينبغي أن تجعل الحرب العادلة مستحيلة. لا بد من وجود طريقة للقتال. ونحن نعتقد بوجود مثل هذه الطريقة، ومع أصدقائنا الإسرائيليين نحن مستعدون للتمسك بها، ولإدانة جرائم الحرب التي قد يرتكبها الجيش الإسرائيلي بالحدّة نفسها وبالغضب ذاته اللذين ندين بهما جرائم حماس.

ويختتم مقال وولزر ومورت برسم رؤية مستقبلية يُفترض أن تشكّل بوصلةً لإنهاء القتال وللسلام الذي سيأتي بعده. وتشمل هذه الرؤية إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

عاد مضمون المقال ليتكرّر في مقابلة مع وولزر نُشرت بعد أيام قليلة، في ٢٣ تشرين الأول، في مجلة Philosophie الفرنسية.^٢ أعرب وولزر عن سروره



■ خيام تحت شتاء ٢٠٢٥ في مدينة غزة. (أ.ف.ب)

لننتياهو، ووزير الدفاع غلاننت، ووزراء آخرين، وكبار قادة الجيش، والتي تفيد بوجود خطة منظمة للتهجير والتجويع والتدمير. وأي محاولة لاعتبار خطابات الانتقام مجرد إزعاج بلاغي لا صلة له بسلوك "رصين" لجيش يلتزم بمدونة أخلاقية لم تكن، حتى في ذلك الحين، سوى ضرب من خداع الذات.

في ٦ تشرين الثاني، خصص وولزر مقالاً في مجلة The Atlantic للتفكير في حركة حماس، تحت عنوان: "حتى للمضطهدين واجبات: ليس كل فعل من أفعال المقاومة مبرراً".^٦ وهنا يوصي حماس بالتخلي عن طريق "الإرهاب" واعتماد أساليب نضال لاعنفية، مثل "المسيرات، والتظاهرات، والإضرابات الجماهيرية". ويأتي هذا المقال مثيراً للاهتمام، إذ لا يستند مباشرة إلى نظرية الحرب العادلة، بل يقدم رؤية سياسية. يقارن وولزر بين حركات تحرر ثورية، سواء توتاليتارية أو إرهابية، وبين حركات تحرر تعتمد مقارنة براغماتية، شبيهة بمقاربات التنظيمات العمالية، وتحترم حياة الإنسان لدى جميع الأطراف. غير أن عمى وولزر يظل واضحاً هنا أيضاً، فمن جهة، يتجاهل الوجود المتواصل والعنيد لمسيرات العودة؛ ومن جهة أخرى، على الرغم من

الإصابات عددًا كبيراً من ذوي الإعاقات الدائمة. هنا يجدر التوقف وفحص ما كان يمكن معرفته في ذلك الوقت عن سلوك إسرائيل. ففي ١٠ تشرين الأول، كتب يوفال أبراهام على موقع +٩٧٢ عن قصف "غير مسبوق في نطاقه" استهدف مباني سكنية ومنشآت مدنية أخرى في غزة، كما أشار إلى الدعم المعلن الذي قدمه مهندسو الحرب وناطقوها للقصف العشوائي ولتدمير أحياء كاملة.^٧ وقد جرى تداول تصريحات ننتياهو ووزراء في حكومته، ذات الطابع الانتقامي والتحريضي على القتل، في الصحف حول العالم. أدرك أبراهام، كما أدرك كثيرون غيره، أن النار والكبريت اللذين أنهلا على غزة لا يحملان "حماية" ولا "ردعاً"، بل نقيضهما تماماً؛ إذ يوججان الكراهية تجاه إسرائيل بين الفلسطينيين في غزة وفي عموم فلسطين، ويستثيران نزعات انتقام لا تطفئها جولة أخرى من العنف. وفي ١٣ تشرين الأول، وصف الباحث المتخصص في دراسات الهولوكوست والإبادة الجماعية، راز سيغال، أفعال إسرائيل بأنها إبادة جماعية، مستنداً من جهة إلى معطيات تتعلق بشدة القصف وأعداد القتلى والجرحى، وبالتهجير القسري العنيف لنحو ٤٠٠ ألف مدني من بيوتهم في شمال القطاع، ومن جهة أخرى إلى التصريحات المتواترة

من دون الانشغال بسؤال المعايير الأخلاقية، استشرّف هندريكسون بوضوح، بعد أقل من شهرين على بدء الهجوم، ما كان متوقّفاً: استمرار الحرب، وتحويل قطاع غزة إلى مكان غير صالح للحياة، والإنتاج المنهجي "لأسوأ الظروف الصحية على وجه الأرض"، وتفشي الأوبئة. ويكتب قائلاً: "حملة انتقامية بهذا الحجم، تشنّها أمة ضد شعب آخر، لا يمكن أن تجلب أمناً. إنها لا تؤدي إلا إلى تعطّش للانتقام لدى المضطّهدين، وإلى جرح أخلاقي لدى المضطّهدين. إنها جريمة، وهي أيضاً خطأ".

استتُنف القتال لاحقاً، وإن مع بعض القيود. ويؤكد وولزر أن "على الجيش الإسرائيلي، بوصفه جيشاً عالمياً التكنولوجياً، مسؤولية أخلاقية واضحة: أن يفعل كل ما في وسعه لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين". ويعني ذلك، بحسبه، "تحقيق أقصى درجات الدقة في تحديد الأهداف، وتحمل أخطار في جمع المعلومات الاستخباراتية بما يسمح بتحسين دقة الاستهداف". هنا لا مفرّ من العودة إلى يوفال أبراهام. ففي هذه المرحلة المتأخّرة جداً (وأخّر تشرين الثاني ٢٠٢٣) كان كل من أراد أن يعرف قد بات يعلم أن السياسة التي ينفّذها الجيش الإسرائيلي في غزة معاكسة تماماً للصورة التي ترسمها المطالب الأخلاقية التي يطرحها وولزر. ففي ٢٨ تشرين الأول، نشر أبراهام تفاصيل وثيقة صادرة عن وزارة الاستخبارات الإسرائيلية، توصي بالترحيل القسري والدائم لسكان القطاع إلى سيناء، وتدعو إلى حشد المجتمع الدولي لدعم هذا المسار^٤. في ٣٠ تشرين الثاني نُشر تحقيقه المعنون "يد خفيفة على الزناد"، الذي تحوّل في نسخته الإنجليزية منذ ذلك الحين إلى أحد أكثر المصادر استشهاداً فيما يتعلّق بما جرى في الحرب منذ بدايتها^٥. ووفقاً لنتائج التحقيق، فإن "الجيش وسّع بشكل كبير استهداف أهداف ليست عسكرية بحتة،^٦ مثل المباني العامة وأبراج السكن، وهي ما يسمّيه الجيش 'أهداف قوة'، وكذلك منازل خاصة تُستخدم لسكن عائلات. وفي إحدى الحالات، وافقت القيادة العسكرية [...] أيضاً على تعريض مئات غير المتورطين للخطر في محاولة لاستهداف أحد كبار قادة حماس".

ويُظهر تحقيق أبراهام أن نسبة الأطفال والنساء بين أعداد القتلى الفلسطينيين المرتفعة هي نسبة عالية جداً، وأن أكثر من ٣٠٠ عائلة في غزة فقدت

اعترافه بأن إسرائيل هي الدولة المحتلّة والمضطّهدة، لا يخطر بباله احتمال أن تعتمد إسرائيل، في اللحظة الراهنة، مقاربة براغماتية تحترم حياة الإنسان لدى جميع الأطراف، بما في ذلك حياة مواطنيها المحتجزين في غزة، وعائلاتهم، وفريضة فداء الأسرى، وأن تتّجه إلى مسار التفاوض مع حماس.

بعد قرابة شهر، وفي ١ كانون الأول ٢٠٢٣، نشر وولزر مقالاً في مجلة Quillette^٧. وبعد أن أعاد التأكيد على مقولته القائلة إن "الردّ العسكري الإسرائيلي على فظائع ٧ من أكتوبر هو حرب عادلة وضرورية"، أوضح أن "هذا الحكم يترك الأحكام الإضافية التي يتعيّن علينا إصدارها بشأن كيفية إدارة الحرب — مفتوحة". وأخيراً، بعد سبعة أسابيع على بدء الهجوم على غزة، نتعلّم أنه، رغم "عدالة الحرب"، فإن "حصيلة القتلى والجرحى مروّعة". مع ذلك، لا جديد يُذكر. إذ يتبيّن أنه لا يجوز، في نظره، استخلاص ما تملّيه المشاعر من هول الوضع القائم، أي الدعوة إلى وقف الحرب: "علينا ألا نستعبد لمشاعرنا، وأن نعتزف بأن المعاناة ستستمر إلى أن يهزم أولئك الذين بدأوا الحرب". ويُفضّل وولزر أن يصوغ هذا الادعاء المرّوع بصيغة أكثر تحديداً: "إن هزيمة حماس ضرورة أخلاقية، وهي تتطلّب صلابة أخلاقية لا تكون، في كثير من الأحيان، موضع إعجاب".

وفقاً لمنطق نظرية "الحرب العادلة"، لا يجوز "قبول وقف لإطلاق النار قبل تحقيق النصر في الحرب". صحيح أنه، بسبب الضائقة الإنسانية و"أزمة الرهائن" (التي لم يتجاوز وولزر، حتى تلك اللحظة، الإشارة إليها عرضاً)، يُستحسن اعتماد هدنة مؤقتة بهدف إطلاق سراح الرهائن وإدخال المساعدات الإنسانية؛ غير أن ذلك يكون مبرّراً فقط لأن هدنة من هذا النوع، عندما تُعرّف على أنها مؤقتة، تتيح

بغض النظر عن سؤال مشروعية الافتراض الأولي، أي إن إسرائيل "ملزمة" بالردّ عبر الحرب على هجوم حماس، ينتقل الكاتبان إلى توصيف أنماط الردّ التي يريّانها ملائمة. وهم يأخذون في الاعتبار، من بين أمور أخرى، حقيقة أن حماس وشركاءها في الجهاد الإسلامي يتمركزون داخل صفوف السكّان المدنيين العزلّ.

منطقة الساحل في المواصي، حيث لم تكن تتوافر تقريباً أي أماكن إيواء. ثم واصل الجيش تدمير معظم مدينة رفح، وكانت مهمته هناك قد شارفت على الاكتمال بحلول آب/أغسطس.

عند تلك اللحظة الزمنية، لم يعد من الممكن إنكار أن نمط عمليات الجيش الإسرائيلي كان منسجماً تماماً مع تصريحات القادة الإسرائيليين في الأيام التي أعقبت هجوم حماس، وهي تصريحات دلّت بوضوح على نيّة إبديّة.

لكن لنعد إلى تشرين الثاني ٢٠٢٣. ففي أواخر ذلك الشهر نشر أستاذ العلوم السياسية ديفيد هندريكسون (David Hendrickson) مقالاً في مجلة The American Conservative تناول فيه الهجوم الإسرائيلي على غزة.^{١٣} يُعدّ هندريكسون ناقداً حاداً لخطاب "الحرب العادلة". وهو يعرّف نفسه بوصفه واقعياً، لكنه يرفض بشدّة التوصيف السطحي الذي يقدّمه وولزر لهذا الموقف. ومن دون الانشغال بسؤال المعايير الأخلاقية، استشرّف هندريكسون بوضوح، بعد أقل من شهرين على بدء الهجوم، ما كان متوقّفاً: استمرار الحرب، وتحويل قطاع غزة إلى مكان غير صالح للحياة، والإنتاج المنهجي "لأسوأ الظروف الصحية على وجه الأرض"، وتفشي الأوبئة. ويكتب قائلاً: "حملة انتقامية بهذا الحجم، تشنّها أمة ضد شعب آخر، لا يمكن أن تجلب أمناً. إنها لا تؤدي إلا إلى تعطّش للانتقام لدى المضطهدين، وإلى جرح أخلاقي لدى المضطهدين. إنها جريمة، وهي أيضاً خطأ".

ويُضْمَن هندريكسون سخريّة من الخطاب الذي يطالب إسرائيل بتنازلات، لكنه يُصاغ دائماً بصيغة المستقبل، لا الحاضر أبداً. ويقدم مثلاً على ذلك

أكثر من عشرة من أفرادها جزاء القصف، وهو رقم يفوق بخمسة عشر ضعفاً ما سُجّل في جولات سابقة من العمليات في غزة. وقد نُشرت تحقيقات أخرى لأبراهام، من بينها كشوفات إضافية حول أنماط عمل الجيش الإسرائيلي في القطاع، خلال أشهر كانون الأول وكانون الثاني وشباط. وسأعود بعد قليل إلى التحقيق البالغ الأهمية الذي نُشر في نيسان.

في ١٠ تشرين الثاني ٢٠٢٣، أي بعد نحو شهر من نشر مقال راز سيغال المذكور أعلاه، نشر عمّر بارتوف (Omer Bartov)، الباحث في دراسات الهولوكوست والإبادة الجماعية، مقالاً حذراً في صحيفة "نيويورك تايمز"، حذّر فيه من المسار الذي تسير فيه إسرائيل في حربها على غزة، مسار الإبادة الجماعية.^{١١} وعلى الرغم من تردّده في إلصاق هذه التسمية المرّوعة بالأفعال المرّوعة ذاتها، شدّد بارتوف في مقاله على خطورتها، وعلى الطابع الإبدي لتصريحات قادة إسرائيليين، بهدف دق ناقوس الخطر بأقصى قدر ممكن. وكما هو معلوم، لم تغرّ إسرائيل من سياستها؛ بل على العكس، صعّدت من مستويات التدمير، والتطهير العرقي، والتجويع، وكذلك من الخطاب الذي يروّج لكل ذلك. بعد عام ونصف تقريباً على نشر مقاله الأول، في تموز ٢٠٢٥، خلص بارتوف هو الآخر إلى أنه لا مفرّ من استخدام هذا الوصف.^{١٢} بل ذهب أبعد من ذلك، فأشار إلى أنه كان من المتعذّر التهرّب من هذه التسمية منذ أكثر من عام — وتحديداً منذ أيار ٢٠٢٤. وهو يوضّح قائلاً:

أصدر الجيش الإسرائيلي أوامر لنحو مليون فلسطيني كانوا قد لجؤوا إلى رفح — المدينة الواقعة في أقصى جنوب القطاع، والتي كانت قد تعرّضت لدمارٍ أقل نسبياً مقارنةً بغيرها — بالتحرك نحو

اللجّامات وعُصّب الأعين: حول فشل خطاب الحرب العادلة في فهم الهجوم الإسرائيلي على غزة

على الرغم من إشارة مقال وولزر ومورت إلى سياسات ننتياهاو العدائية تجاه السلطة الفلسطينية، لا يرد في المقال أو المقابلة أي ذكر لسنوات الحصار والخنق الطويلة التي فرضت على قطاع غزة قبل هجوم حماس في 7 أكتوبر. كما يغيب، على نحو لافت، أي تناول لـ "مسيرات العودة" الشعبية، الواسعة، وغير المسلحة.

من حاورهم، إلى حقيقة مروّعة مفادها أن كثيرين يسيئون فهم الحرب ويفوّتون إدراك كونها "كارثة تُعرّف عصرًا بأكمله". ولم يعد في وسع وولزر، أحد ضيوف التقرير، الإفلات من هذا الحكم. لكنه شدّد على أن "الإسرائيليين، الغارقين في الصدمة منذ أحداث 7 أكتوبر"، لم يكونوا واعين لمدى اندماج حماس داخل المجتمع الغزّي. وحين أدركوا أخيرًا أن القضاء على حماس ليس هدفًا قابلاً للتحقيق، استنتجوا برأيه وبحق، أنه لا يمكن أن يكون هدفًا عادلاً أيضًا؛ إذ إن تدمير حماس يعني تدمير غزة بأكملها.

تكمن مشكلة هذا الردّ المتأخّر في تشويه مزدوج للواقع. أولاً، كانت هذه المعرفة متاحة لكل من أراد أن يعرف، حتى قبل تشرين الأول 2023. وثانيًا، وهو الأهم، أن "الإسرائيليين"، ولا سيما في مطلع عام 2024، واصلوا، في أغليبتهم الساحقة، دعم حرب الإبادة. ويبدو أن وولزر يسعى إلى التخفيف عن "الإسرائيليين" بحجّة حسن نواياهم، حتى عندما تتكشف نتائج الأفعال التي ترتكب باسمهم (وعلى أيديهم، أو على أيدي أفراد من عائلاتهم القريبة) بوصفها جرائم حرب مروّعة.

وفق السردية التي ظلّت تقود وولزر في شباط 2024، لا ينوي الجيش الإسرائيلي إلحاق الأذى بالمدنيين، وبالطبع لا توجد أي نية للإبادة الجماعية. وهنا يعود كَانط، مرة أخرى، ليهبّ لنصرة الطرف المفضّل لدى وولزر — ومعه، إلى حدّ بعيد، حكّام الغرب جميعًا: ففي الحكم الأخلاقي، يستمدّ إسناد البراءة الطفولية إلى الإسرائيليين المصابين بالصدمة، وإسناد العقّة إلى الجنود وقادتهم، جذوره من التشديد الكانطي على "طهارة النية". وتبدو الانحيازات السياسية الكامنة في هذا التشديد واضحة هنا على نحو جلي.

استدعاء حلّ الدولتين بوصفه أفقًا بعيدًا (تمامًا كما يفعل وولزر ومورت)، وهو استدعاء يبعدنا كثيرًا عن الهدف العاجل والأساسي: وقف إطلاق النار فورًا وتقليص حجم الكارثة المتدرّجة. ولا يُعدّ هندريكسون حالة استثنائية. فقد أمكن قراءة تحليلات مشابهة وسماعها منذ 8 تشرين الأول، وبالتأكيد مع مطلع كانون الأول 2023، في مواقف وتصريحات ناشطين وناشطات، ومنظرين ومنظرات، وسياسيين، وسياسيات فلسطينيين، وإسرائيليين، ودوليين. جميع هؤلاء كانوا على تماسّ مع مصادر معلومات موثوقة، وكانوا يدركون أن الروايات التي يقدّمها الناطق باسم الجيش الإسرائيلي روايات كاذبة ومناورة.

وعليه، فعل الرّغم من أنه، ظاهريًا، لا يفترض أن تقوم بالضرورة مفارقة بين الالتزام بنظرية "الحرب العادلة" وبين الإغفاء إلى معلومات موثوقة، فإن هذه المفارقة قد تحققت فعليًا على مدى أسابيع طويلة منذ بدء الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، وذلك رغم كل الأضواء الحمراء الواضحة. وأطروحتي أن هذا ليس صدفة، بل هو انعكاس مباشر للمنهجية الفلسفية-السياسية الملازمة لفكر "الحرب العادلة".

مع مطلع عام 2024، اضطرّ وولزر إلى البدء في مواجهة الواقع. ففي شباط ونيسان أجرى مقابلتين، وُجّهت إليه في كليهما أسئلة حادّة، قُدّمت في سياقها معطيات استندت إلى الوقائع المعروفة آنذاك. وبناءً على ذلك، انتقد وولزر طريقة إدارة إسرائيل للحرب، غير أنّ مقاربتة العامة لم تشهد، حتى في تلك المرحلة، تحوّلًا جوهريًا. في تقرير نُشر في صحيفة Vox بتاريخ 20 شباط، أجرى الصحافي زاك بوشامب (Zack Beauchamp) مقابلات مع شخصيات مختلفة حول الحرب على غزة.¹⁴ وقد أشار هو، كما أشار معظم

مع مرور الوقت، بدأ فلاسفة يرون في نظرية "الحرب العادلة" إطارهم المرجعي القريب إلى الاحتجاج على تصريحات وولزر بشأن ما يجري في غزة. فقد اعتبروا أن هذه التصريحات تشكّل تحريفًا للنظرية بهدف تبرير الانحياز إلى إسرائيل، حتى في مواجهة جرائم الحرب الهائلة التي ترتكبها.

من العمر ٨٩ عامًا. ولا شك أن الحرب على غزة كانت الدافع الأساسي لإجراء المقابلة، والموضوع الذي يتكرّر نقاشه خلالها، غير أن وولزر توسّع أيضًا في الحديث عن انتمائه إلى التيار الصهيوني اليساري، وعن تجاربه في إسرائيل، وعن هويته اليهودية-الأميركية. ويقدم وولزر نقدًا واضحًا لإسرائيل، وهذه المرة لا يقتصر نقده على حكومة نتنياهو وحدها. مع ذلك، هكذا يجيب عندما يُسأل مباشرة عن تحقيق يوفال أبراهام الذي نُشر في مطلع الشهر نفسه. يقول وولزر:

معارفي في إسرائيل يخبرونني أنه في عمليات عسكرية سابقة كانت القرارات المتعلقة بالقصف تُتخذ من قبل لجنة تضم دائمًا خبراء في القانون. وإذا افترضنا أن هذه التقارير [مثل تقارير أبراهام] صحيحة، فهذا يعني أن إسرائيل تجاهلت هذه المعايير الأخلاقية الرفيعة، ولا سيما خلال الشهرين الأولين من الحرب. [وإن كان الأمر كذلك]، فهذا أمرٌ فظيع. لكن الإسرائيليين أنكروا هذه التقارير.

على الرغم من أن وولزر يؤكد، في هذه المقابلة أيضًا، أهمية الحسم الواضح، فإنه حين يُسأل عن ترتيب الأولويات "من منظور أخلاقي"، مثل هزيمة حماس، تحرير الرهائن، أم حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، ينحاز، للمرة الأولى، إلى تسوية براغماتية. يقول: "أصدقائي في إسرائيل يقولون لي إن إنقاذ الرهائن ينبغي أن يحظى بالأولوية، لأنه أهمّ لمستقبل الدولة وللتضامن بين المواطنين من نصرٍ كامل على حماس". ولو اعتمدت هذه المقاربة قبل ستة أشهر، لكانت قد أنقذت ليس فقط حياة عدد كبير من الرهائن، بل أيضًا حياة آلاف المدنيين الفلسطينيين، الذين يبدو أن "أصدقائي في إسرائيل" قد غابوا عن حسابهم.

في ٣ نيسان ٢٠٢٤ نُشر التحقيق الشهير ليوفال أبراهام حول برامج الذكاء الاصطناعي التي استخدمها الجيش الإسرائيلي، والتي قلّصت التدخل البشري في اتخاذ القرار بهدف تسريع وتيرة إنتاج الأهداف للقصف. وقد أدّى الاعتماد على أدوات آلية وغير دقيقة إلى قتل جماعي لمدنيين غير مشاركين في القتال، ولا سيّما في الأسابيع الأولى من الحرب.^{١٥} أشارت منظومة "لافندر" إلى نحو ٣٧ ألف فلسطيني في غزة بوصفهم أهدافًا للقصف، من بينهم أشخاص كانت صلتهم بالجناح العسكري لحماس واهية، بل معدومة أحيانًا. كما استُخدمت منظومة ذات اسم صادم، "أين أبي؟"، لتعقب "أهداف لافندر" وقصفهم بصورة منهجية داخل منازلهم، مع أفراد عائلاتهم. وكشف تحقيق أبراهام أيضًا نوع القنابل "الغيبية" التي استخدمها الجيش في قصف بيوت العائلات، والبرنامج الآلي الذي كان يحسب، على نحو غير دقيق، عدد المدنيين غير المتورطين المتوقع قتلهم. وأظهر التحقيق كذلك أن الأمتة أدّت، في حالات عديدة، إلى قصف منازل لم يكن الهدف نفسه موجودًا فيها وقت الضربة، خلافًا لأفراد أسرته. وبالتوازي مع نشر التحقيق بالعبرية، نُشر أيضًا في صحيفة The Guardian وفي وسائل إعلام دولية أخرى.^{١٦} ورغم أن The New York Times أعادت عرض نتائجه في تقرير مستقل مدعوم بشهادات عديدة لجنود، فإن مقالات الرأي والنقاشات حول خلاصات تحقيق أبراهام لم تُنشر هناك إلا في كانون الأول ٢٠٢٤،^{١٧} بعد أن كانت قد ظهرت في صحف أخرى منذ نيسان.^{١٨}

هذه الخلفية المفصلة ضرورية لفهم السياق الذي أجرى فيه وولزر مقابلة مع صحيفة Die Zeit في ١٧ نيسان ٢٠٢٤.^{١٩} جاءت المقابلة عميقة وشاملة، وتناولت محطّات مختلفة من حياة وولزر، البالغ

مع ذلك، لا يعود وولزر ليؤكد فقط تقديره بأنه "لا توجد نيّة للإبادة الجماعية لدى الجانب الإسرائيلي"، بل يصرّ كذلك على أن الجيش الإسرائيلي لا يملك أي نيّة لقتل المدنيين. ويأتي هذا الإصرار رغم التحقيقات المتراكمة، وكَمّ الشهادات الهائل الذي كان قد توافر حتى ذلك الحين، على أسنة مدنيين من غزة، وطبيبات وأطباء من المجتمع الدولي تطوّعوا للعمل في القطاع، وعاملين في الإغاثة، وغيرهم.

تبرز في هذه المقابلة نغمة أساسية لافتة تمتدّ على طولها. فعلى الرغم من أن وولزر يُسأل ويتحدّث مباشرة عن مشروعه الكبير، كتاب "حروب عادلة وحروب ظالمة"، فإنّ خطابيه هنا يختلف عن الخطاب الذي صادفناه سابقاً: فهو، في العموم، يتحدّث بلغة سياسية، ويقُلّل من اللجوء إلى الفئات الأخلاقية والصيغ المعيارية المألوفة. وأحسب أن من الممكن تخمين السبب وراء ذلك.

على الرغم من تعهّد وولزر في أول مقال نشره بالاشتراك مع جو-آن مورت بـ "إدانة جرائم الحرب التي قد يرتكبها الجيش الإسرائيلي بالحدّة نفسها وبالغضب ذاته اللذين ندين بهما جرائم حماس"، يصعب القول إننا شهدنا خطوات من هذا القبيل. فقد كانت تصريحاته في مقابلة نيسان ٢٠٢٤ هي الأشدّ التي أدلى بها حتى ذلك الحين، مع ذلك بدت — قياساً بما كان معروفاً في ذلك الوقت — معتدلة إلى حدّ بعيد.

بعد بضعة أشهر، نشر وولزر مقالاً في صحيفة نيويورك تايمز استخدم فيه، هذه المرّة، لغة إدانة حادّة بلا تردّد. وكان موضوع النقد تفجير أجهزة النداء (البيجر) في لبنان، وهو ما يرقى، على الأرجح، إلى جرائم حرب — هجمات إرهابية تنفّذها دولة دأبت على إدانة الهجمات الإرهابية ضد مواطنيها^{٢٠}. ويبدو أن "القطعة سقطت" أخيراً، وإن بعد تأخّر ملحوظ. ويخيّل أن وولزر أدرك أن لغة "العادل/غير العادل" بما توفّره من فئات مطمئنة وأمنة لا تصلح ببساطة للتفكير في هجوم إسرائيل على غزة. لذلك، يختار من جهة لغة سياسية مباشرة — وإن ظلت اعتذارية — للحديث عن غزة، ومن جهة أخرى يعيد توظيف خطاب "الحرب العادلة" في نقد العملية المحدودة في لبنان.

مع مرور الوقت، بدأ فلاسفة يرون في نظرية

"الحرب العادلة" إطارهم المرجعي القريب إلى الاحتجاج على تصريحات وولزر بشأن ما يجري في غزة. فقد اعتبروا أن هذه التصريحات تشكّل تحريفاً للنظرية بهدف تبرير الانحياز إلى إسرائيل، حتى في مواجهة جرائم الحرب الهائلة التي ترتكبها. وفي تشرين الأول ٢٠٢٤، كتب عالم السياسة جيروم سلاتر (Jerome Slater) مقالاً في مجلة The National Interest تناول فيه إشكاليات حجج وولزر^{٢١} واتّهمه بانحياز مؤيّد لإسرائيل يحجب عنه الرؤية ويحول دون "تطبيق تحليله هو نفسه تطبيقاً كاملاً على السلوك الإسرائيلي، ولا سيما تجاه الفلسطينيين". ويضيف سلاتر أن اللغة المراوغة التي يستخدمها وولزر في ما يتعلّق بما يسمّيه "الإجرام الإسرائيلي الواسع النطاق" تتناقض مع فلسفته الأخلاقية المعلنة وما تقتضيه من صرامة واتساق. وفي تشرين الثاني ٢٠٢٤، نشر فيلسوف الأخلاق جيف مكماهان مقالاً مطوّلاً قدّم فيه نقداً لانعاز للحرب التي تشنّها إسرائيل على غزة^{٢٢}.

يرى مكماهان، في أواخر عام ٢٠٢٤، كما ذُكر، أن إسرائيل تنتهك شرطين أساسيين في نظرية "الحرب العادلة": شرط التناسب وشرط الضرورة. ويستند في حجّته المفضّلة حول تجاوز إسرائيل كل معيار معقول في قتل المدنيين، من بين أمور أخرى، إلى تحقيق يوفال أبراهام الذي نُشر قبل ذلك بنحو ستة أشهر. غير أن الحجة الأكثر إثارة للاهتمام، في تقديري، تتعلّق بشرط الضرورة في اللجوء إلى الحرب. إذ يعود مكماهان إلى خطاب "الحرب العادلة" ليبين أن أمام إسرائيل كانت توجد بدائل أفضل بكثير للردّ على هجوم حماس في تشرين الأول ٢٠٢٣ (وهو هجوم يدينه إدانة قاطعة، رفعا لأي لبس). كان يمكن أن يتمثّل الردّ في تعزيز العائق المحيط بقطاع غزة، ونشر قوات عسكرية كبيرة حوله (بدلاً من حماية مستوطنين عنيفين يطردون رعاة وفلاحين فلسطينيين من أراضيهم، كما يلاحظ)، وفي ترميم القدرات الاستخباراتية التي أخفقت، والتنسيق مع مصر والأمم المتحدة، والرفع التدريجي للحصار المفروض على القطاع، والإخلاء المرحلي للمستوطنات في الضفة الغربية ونقل الأراضي إلى الفلسطينيين، فضلاً عن اتخاذ خطوات تتيح قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تكون القدس عاصمتها.

وبدلاً من اتخاذ أيّ من هذه المسارات، شرعت إسرائيل في حربٍ أقلّ فاعلية من جميع تلك البدائل في تحقيق الأهداف المعلنة، بل تحوّلت عملياً إلى عبء، حتى بمعيار النتيجة المرجوة نفسها: تقليص عدد الإسرائيليين الذين قد يُقتلون على يد حماس. ما يلفت الانتباه في هاتين الاستجابتين هو لغتهما السياسية المباشرة، غير المتخفية، التي تحوّل نظرية "الحرب العادلة" إلى مجرد علاقة تُعلّق عليها البدلة الأهمّ حقاً. وكثيراً ما يُستبدل هذا المشجب الهشّ بأخر أكثر متانة، وأكثر ملاءمة للغرض، هو القانون الدولي. وحتى في هذه الحالة ستبرز خلافات، وستتأثر هي أيضاً بمواقف سياسية، غير أن ملء المضامين سيكون أقلّ اعتباطية من الاتكاء على "أخلاقياتنا اليومية".

في الرحلات التي قمتُ بها هنا بين الفلسفي والتجريبي، وبين السرد الوقائعي ومقالات الرأي، وبين ادّعاء نقاش أخلاقي "منزّه عن السياسة" ونقاش فلسفي-سياسي وإع وصريح، حاولتُ أن أبين كيف أن الهوية الفلسفية والسياسية التي توحد الداعمين الليبراليين لخطاب الحروب العادلة حالت دون قدرتهم على رؤية الواقع الذي كان يتشكّل أمام أعيننا الدامعة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. وقد تمثّلت

مصادر الإلهاء في الاعتقاد بإمكان التمييز بين حرب عادلة وحرب انتقام، وبين الحرب التي "يُسمح" لإسرائيل، بل "يجب" عليها، أن تخوضها في غزة، وبين "حرب نتنهاهو"، وبين قصف "متناسب" وآخر مفرط. كما قاد وهمٌ آخر إلى البحث عن "النيّة" في مواجهة التدمير الواسع للمستشفيات، والمدارس، والجامعات، والمساجد، وملجئ الأونروا، والمناطق التي صنّفت آمنة. وقد برّز كثير من أنصار هذا الخطاب الفلسفي الحرب في مراحلها الأولى، ثم ضاقوا بها عندما تكشّف لهم طابعها الحقيقي. أمّا أولئك الذين لم ينظروا إلى الواقع من خلال عدسات نظرية "الحرب العادلة"، فقد استطاعوا تمييز هذا الطابع منذ الأيام الأولى للهجوم الإسرائيلي على غزة.

إن السبيل إلى التحرّر من الهوية الفلسفية-السياسية الكامنة خلف هذا الخطاب الأخلاقي لا بدّ أن يمرّ عبر رفض أوهم العالم الكانطي-الإمبريالي، ولا سيّما الوهم المريح بإمكان التفكير الأخلاقي "الخالص" — ذلك الذي يخدم الجمهور الإسرائيلي، وقادة الدول الغربية، ومفكرين ليبراليين. إن فتح العيون يقتضي الاعتراف بواقع متّسخ بسرديات أيديولوجية وتاريخية وسياسية، ويتطلّب تفكيراً ينطلق من اليسار.

الهوامش

- <https://www.nytimes.com/2025/07/15/opinion/israel-gaza-holocaust-genocide-palestinians.html?searchResultPosition=1> ١٢
- David C. Hendrickson, "Endgame for Gaza," *The American Conservative*, November 2023 ١٣
- Zack Beauchamp, "How Israel's War Went Wrong," *Vox*, February 20, 2024 ١٤
- يوفال أبراهام، "داخل الجاهز الأتوماتيكي للقتل الجماعي في غزة"، سيحا مكوميت، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٢٣ [بالعبرية]. ١٥
- Yuval Abraham, "Israel Used AI Database to Select Targets in Gaza Airstrikes, Report Says," *The Guardian*, April 3, 2024 ١٦
- David M. Halbfinger and Isabel Kershner, "Israeli Military Loosened Rules of Engagement at Start of Gaza War," *New York Times*, December 26, 2024 ١٧
- David Wallace-Wells, "What War by A.I. Actually Looks Like," *The New York Times*, April 10, 2024 ١٨
- Michael Walzer, "What Is a Just War?" interview by Paul Middelhoff, *Die Zeit*, no. 17 (April 17, 2024) ١٩
- Michael Walzer, "Pager Bombs Have No Place in a Just War," *The New York Times*, September 21, 2024 ٢٠
- Jerome Slater, "Just and Unjust Wars in Palestine," *The National Interest*, October 15, 2024 ٢١
- McMahan, Jeff. "Proportionality and Necessity in Israel's Invasion of Gaza, 2023–2024" *Analyse & Kritik*, vol. 46, no. 2, 2024, pp. 387-407. <https://doi.org/10.1515/auk-2024-2024> ٢٢
- مايكل وولزر، حروب عادلة وحروب ظالمة، ترجمة يورام برونوفسكي، تل أبيب: دار "عام عوفيد"، ص. ٢. نُشر الكتاب في الأصل باللغة الإنجليزية عام ١٩٧٧. وتشير جميع الإحالات الواردة من هنا فصاعدًا إلى الطبعة العبرية من حروب عادلة وحروب ظالمة، ما لم يُذكر خلاف ذلك. ١
- Jo-Ann Mort and Michael Walzer, "The Day Has Come: Israel Must Defeat Hamas—and Then Get Serious About Peace," *The New Republic*, October 18, 2023 ٢
- Michael Walzer, "La justice exige la défaite du Hamas, pas la vengeance contre les Palestiniens," propos recueillis par Martin Legros, *Philosophie Magazine*, October 23, 2023 ٣
- وفي اليوم التالي، صدرت نسخة إنجليزية من المقال: Michael Walzer, "Justice Demands the Defeat of Hamas, Not Revenge Against the Palestinians," *Politics*, October 19, 2023 ٤
- Yuval Abraham, "Raining Missiles on Gaza Can Never Be a Solution: Netanyahu's Approach to Gaza Has Bolstered Hamas, Destroyed the Strip, and Endangered Everyone in It. Only a Political Answer Can Change That," *+972 Magazine*, October 10, 2023 ٥
- Raz Segal, "A Textbook Case of Genocide: Israel Has Been Explicit About What It's Carrying Out in Gaza. Why Isn't the World Listening?" *Jewish Currents*, October 13, 2023 ٦
- Michael Walzer, "Even the Oppressed Have Obligations: Not Every Act of Resistance Is Justified," *The Atlantic*, November 6, 2023 ٧
- Michael Walzer, "Gaza and the Asymmetry Trap: The Defeat of Hamas Is a Moral Necessity, but That Does Not Obviate Israel's Responsibility to Minimize Civilian Suffering," *Quillette*, December 1, 2023 ٨
- Yuval Abraham, "The Full Intelligence Ministry Document: Occupation of Gaza and Mass Transfer of Its Residents," *+972 Magazine*, October 28, 2023 ٩
- ministry-intelligence/com.972mag.www//:https://www.mekomit.co.il/ps/130770
- https://www.mekomit.co.il/ps/130770 ١٠
- https://www.972mag.com/mass-assassination-factory-israel-calculated-bombing-gaza ١١
- <https://www.nytimes.com/2023/11/10/opinion/israel-gaza-genocide-war.html> ١٢